والارهـاب الرسـمي المنـظم من سلطات الاحتـلال الاسرائيـلي ضد أطفـالنـا، ونسـائنـا، وجمـاهـيرنا، ومقـدّساتنا الاسلامية والمسيحية، إضافة الى اتباع أساليب الابعاد الجماعي، ممّا يشكّل انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان، بما فيها حقه في العودة الى وطنه وفق الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين. لقد قرر مجلس الامن الدولي تحريم الابعاد استناداً الى اتفاقية جنيف. وقد أصدر هذا المجلس مجموعة من القـرارات، كان آخرها القرار ٧٩٩، الذي ينتظر، كغيره من القرارات، الاستجابة والتنفيذ.

وهكذا ـ وكما تلاحظون ـ فإن سلطات الاحتلال الاسرائيلي، تمارس، ليل نهار، جرائم حرب بحق مدنيين عزل. وهذا ما أكده السيد كورنيليو سوماروجا، رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي، عندما شاهد بنفسـه داخل المخيمات، والمدن والقرى المحاصرة في فلسطيننا المحتلة، الانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان الفلسـطيني، وجـرائم القتل اليومية التي تستهدف، وتتـركز، على الاطفال في ظل حالة الحصار الجماعية المفروضة. وقد وصفها السيد سوماروجا بأنها شكل من أشكـال العقوبات الجماعية التي تنتهك مبادىء اتفـاقيـة جنيف الرابعـة. كذلك، فإن تقـارير اللجنة الاسرائيلية لحقوق الانسان «بتسيلم»، التي صدرت حديثـاً، قد أشـارت الى ارتفـاع نسبـة قتل الاطفال الفلسطينيين الى ٢٩ بالمئة من نسبة الضحايا خلال الخمسـة شهـور المـاضيـة. وحسب تقـارير اللجنة الاسرائيليـة، فإن ٣٢٢ طفـلاً فلسـطينيـاً قد قتلوا برصـاص جنـود الاحتـلال الاسرائيـلي منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية المباركة داخل وطننا المحتل ضد الاحتلال الاسرائيلي منذ ست سنوات، اضافة الى أكثر من ألف وخمسمئة شهيد قتلوا في الفترة نفسها، وأكثر من ١٢٢ ألف جريح، منهم سبعة آلاف معاق، وثمانية آلاف حالة اجهاض للنساء الحوامل، وتمّ اعتقال أكثر من ١٢٠ ألف معتقل لا زال ٤٠ ألف منهم في المعتقلات الاسرائيليـة، بما فيها المعتقلات الجماعية. هذا كله يضاف الى الشهادات اليومية الحيّة لهيئة «الاونروا» ومراكز حقوق الانسان الدولية كافة، التي تجمع على إدانة هذا القمع والارهاب الذي يمارس بشكل رسمي ومنظّم كسياسة ثابتة للاحتلال، وتقرير منظمة العمل الدولية الذي أكد على ان استمرار الاحتلال يجعل من المستحيـل التمتّـع بالممـارسـة الحرة، وفقاً للمعايير الخـاصـة بالحـريـات المـدنيـة والسيـاسيـة التي حدّدتها الامم المتحدة. وان اغلاق المناطق المحتلة أدّى الى تعـرّض السكان فيها الى كوارث اقتصادية، وخـاصة المجاعة في قطاع غزة، ممّا حدى بالمجموعة الاوروبيـة، الاسبـوع الماضي، لتقديم مبادرة لوزارة الخـارجيـة الاسرائيلية للتخفيف من اجراءات الغلق للمناطق المحتلة منذ ٢٩ آذار (مارس) الماضي، وعدم اتخـاذ اجـراءات قمعيـة جمـاعية، وعدم استخدام الاسلحـة النارية في تفريق المتظاهرين، واطلاق سراح المعتقلين، وتحسين ظروف الحياة في الاراضي المحتلة.

ويـأتي، أخيراً، تقرير سيادة الامين العام للامم المتحـدة الدكتـور بطرس غالي، ليؤكد هذه الاوضـاع الخـطيرة التي تعيشهـا جمـاهـيرنـا تحت الاحتلال الاسرائيلي. وبالرغم من كل مواقف الادانة والشجب والاستنكار الدولية ضد جرائم الاحتلال المتصاعدة؛ فإن سلطات الاحتلال الاسرائيلية لا زالت تضرب عرض الحـائط بكل الاحكام والمواثيق الدولية، وفي مقدمتها اتفـاقية جنيف الرابعة، التي تؤكد على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعوب الرازحة تحت الاحتلال، وفي الوقت نفسـه، فاننـا نلاحـظ ـ للأسف ـ ان الاسرة الدولية لا زالت تُحجم عن اتخاذ اجراءات فعّالة لانهاء انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي، التي أصبحت تندرج في إطار جرائم إبادة الجنس، ممّا يستدعي وقفة جادة واتخاذ اجراءات حازمة لوقف هذه الاعمال الارهابية، وردع مرتكبيها بوسائل تتعدّى كلمات الشجب والادانة المـألوفـة، لأن هذه الجرائم ـ وكما تعلمون ـ تتناقى، أصـلاً، مع مبـادىء ميثاق الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين.

وهنا، أود ان أناشد ـ يا سيادة الرئيس ـ مؤتمركم هذا لايلاء اهتمام خاص بالمرأة الفلسطينية واطفالها في الاراضي المـحتلة، التي تعـاني من الممـارسـات الوحشيـة للاحتـلال الاسرائيـلي، على المستـويـات الانسـانيـة، والاجتمـاعيـة، والاقتصادية كافة. ان ارتفـاع عدد الضحايا بين النساء والاطفال، وارتفاع عدد المعتقلات، وحالات الاجهاض بين نسائنا، نتيجة لتصعيـد الارهـاب الرسمي الاسرائيـلي والقبضـة الحـديـدية، لهو دليل على انتهاك اسرائيل لكل القيم والشرائع والقوانين والعهود الدولية.

اذا كانت أوضـاع حقوق الانسان، منذ خمسة وعشرين سنة، على تلك الدرجة من الخطورة في أرضنا الفلسطينية المحتلة، وعلى الاماكن المقدّسة الاسلامية والمسيحيـة، وخـاصـة في القـدس الشريف، فلكم